

نمو الاقتصاد التايلندي بأسرع وتيرة له منذ 2013



نمو في الاقتصاد التايلندي

نمو بمعدل 7,2% خلال الربع الثاني من العام الحالي، مع نمو الإنفاق الرأسمالي بنسبة 4,0% خلال الفترة نفسها.

وزادت صادرات تايلاند خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 6% في حين زادت الواردات بنسبة 2,8%.

وزاد ناتج القطاع الزراعي خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 8,15% والقطاعات غير الزراعية بنسبة 7,2% مقابل 1,3% خلال الربع الأول على خلفية تباطؤ وتيرة نمو قطاع التصنيع وتحسن وتيرة نمو قطاع السياحة.

ويبلغ معدل نمو الاقتصاد التايلندي خلال النصف الأول من العام الحالي 5,3% من إجمالي الناتج المحلي.

سجل اقتصاد تايلاند خلال الربع الثاني من العام الحالي أسرع معدل نمو له منذ أكثر من 4 سنوات، بفضل قوة الطلب العالمي على الصادرات التايلندية. وذكر المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن إجمالي الناتج المحلي لتايلاند زاد خلال الربع الثاني من العام الحالي بمعدل 7,3% سنوياً بعد نموه بمعدل 3,3% خلال الربع الأول. وبلغ معدل النمو ربع السنوي خلال الأشهر الثلاثة الثانية من العام الحالي 3,3% من إجمالي الناتج المحلي.

وسجل الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي في تايلاند نمواً بمعدل 3% خلال الربع الثاني بعد نمو بمعدل 2,3% خلال الربع الأول من العام الحالي، في حين زاد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي

وضعت خطة لإنهاء الولاية القضائية لحكمة العدل بالمنطقة الأوروبية بريطانيا تراهن على البقاء في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد الانفصال



بريطانيا تود البقاء في الاسواق الأوروبية

«إن الحكومة البريطانية مدانة بها لمصلحة التكتل الأوروبي».

وقرر غالبية الناخبين في بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي في استفتاء جرى في 23 حزيران (يونيو) 2016 «بريكست» وتم تقديم الوثائق الرسمية لبدء العملية في آذار (مارس) الماضي، ما يعني أن بريطانيا من المقرر أن تخرج من التكتل في آذار (مارس) 2019.

من جهة أخرى، يبدو أن الحكومة البريطانية وثيقة من إحراز «تقدم كاف» في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي بحلول شهر تشرين الأول (أكتوبر) أو قبل بدء المرحلة المقبلة من المحادثات ومناقشة مستقبل

من المحادثات في تموز (يوليو)، «لقد كانت الجولة الأولى من المحادثات عن التنظيم، والجولة الثانية حول العرض، ولا بد أن تكون الجولة الثالثة حول الإيضاح».

ومن المقرر عقد جولة ثالثة من المحادثات نهاية الشهر الجاري، ورفضت المفوضية الأوروبية حتى الآن الحديث عن اتفاق مستقبلي مع بريطانيا إلى حين «إحراز تقدم كاف» في عيد من القضايا الرئيسية.

ومن بين هذه القضايا مستقبل 3.2 مليون مواطن أوروبي في بريطانيا و1.2 مليون بريطاني في الدول الأوروبية الأعضاء، فضلاً عن التزامات مالية، تصل إلى نحو 100 مليار يورو (118 مليار دولار)، تقول بروكسل

ترغب لندن في توسيع إمكانية توافر السلع البريطانية في سوق الاتحاد الأوروبي بعد الخروج من التكتل، وإنهاء الولاية القضائية المباشرة للحكمة العليا في الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقاً لورقات الموقف التفاوضي للخروج من الاتحاد الأوروبي الجديدة المقرر نشرها هذا الأسبوع.

وبحسب «الأماني»، فقد ذكر بيان صادر عن وزارة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن الخدمات البريطانية المرتبطة بالسلع يجب أن يتم ضمانها في المفاوضات، وتؤكد الورقات مجدداً على خطة بريطانيا لإنهاء الولاية القضائية لحكمة العدل في الاتحاد الأوروبي عندما تترك التكتل.

ويمكن القول إن الخدمات التي تمثل القطاع الاقتصادي الأهم في بريطانيا، إضافة إلى قطاع الخدمات المالية في البلاد، علاوة على المصارف وشركات التأمين، تضغط من أجل وصول غير مفيد إلى سوق الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ولم تعقب المفوضية الأوروبية بشكل مباشر على ورقات الموقف التفاوضي الأولى التي نشرتها الحكومة البريطانية الأسبوع الماضي، بل أشارت فقط إلى أنها «خطوة إيجابية نحو المرحلة الأولى من المفاوضات التي تبدأ حقاً الآن».

وكانت المفوضية حريصة على الحصول على مزيد من التفاصيل حول الموقف البريطاني مع سير المرحلتين الأولى من المفاوضات بشكل بطيء، وقال مايكل بارنييه كبير المفاوضين الأوروبيين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، عقب الجولة الثانية

ارتفاع اليورو «يعاقب» الشركات الأوروبية



ارتفاع اليورو يعاقب الشركات الأوروبية

لكن مع ذلك، فإن هذا الفرع هو الذي ينبغي أن يحقق الاستفادة في الانتعاش الاقتصادي خلال النصف الثاني.

وعانى قطاع صناعة السلع الفاخرة أيضاً أثر قوة اليورو، ووفقاً لدراسة «مورجان ستانلي»، فإن أي زيادة بنسبة 5 في المائة من اليورو ينتج عنها انخفاض بنسبة 8 في المائة في عائدات التشغيل، كمتوسط عام. وأصبحت مؤسسات «فيراكامو»، و«تور»، و«برايد» الأكثر تضرراً، بينما تمكنت «سواتش» و«بييرير» من الهروب من النتائج السلبية أكثر من غيرها من

هذا القطاع المصرفي، يبلغ رصيد الناتج الإيجابية مقارنة بخيبت الأمل 44 في المائة، وفي سويسرا على سبيل المثال، قُدِّم «كريدي سويس» و«جوليس بير» نتائج جيدة، في حين كان «يو بي إس» في خط التوقعات الأصلية، بينما قدم قطاع العقارات، وصناعة المواد، فضلاً عن قطاع الطاقة نتائج صلبة أيضاً مواتية للنمو في أوروبا.

وتكبدت شركات السلع الرأسمالية أكبر النتائج السلبية، فعدد الشركات التي حققت نتائج مخيبة للأمل أعلى بنسبة 20 في المائة من الشركات التي تجاوزت توقعاتها.

قالت دراسة متخصصة إن ارتفاع اليورو عاقب الشركات الأوروبية تدريجياً، وأبطأ مبيعاتها، وحدث من هوانس الأرباح، إذ لم يتجاوز نمو أرباح الشركات الأوروبية 9 في المائة في الربع الثاني، مقارنة بـ29 في المائة في الربع الأول.

ونشرت أكثر من ثلاثة أرباع الشركات الأوروبية التابعة لمؤشر «مورجان ستانلي -أوروبا» نتائجها المالية في الربع الثاني، وبحسب المؤشر فإنه على الرغم من تراكم الخيوم، والمفاجآت المتعلقة بتوقعات المحللين الأقل إيجابية، إلا أن الاتجاه العام للنمو لا يزال مواتياً، وهو أمر يؤكد قوة الانتعاش الاقتصادي.

ووفقاً لما ذكره محللو الدراسة، فقد بلغت العلاقة بين النتائج الجيدة والسيئة ذروة جديدة منذ سبع سنوات في منتصف أيار (مايو)، حيث انخفضت لأدنى مستوى منذ 12 شهراً.

وفي الربع الثاني، بلغ نمو الأرباح 12.6 في المائة على أساس سنوي، مقارنة بالنمو في الربع الأول البالغ 23 في المائة، مقابلما يؤكد مؤشر «مورجان ستانلي» الذي اعتبر أن ارتفاع اليورو مقارنة بالدولار هو المسؤل الرئيس عن هذا التباطؤ في مواجه المنافسة الدولية المتزايدة وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

والمحللون أنه لم يعد هناك غير المصارف والمؤسسات المالية التي يمكن أن تقدم نتائج أفضل مما كان متوقفاً، ففي

شركات الدفع الإلكتروني توقف تحويل الأموال إلى المواقع المرتبطة بالعنصرين



وقف تحويلات العنصرين

الاجتماعي «تويت» كما قررت شركة «باي بال» وقف تحويل الأموال أو تقديم خدماتها إلى المواقع التي تقبل المدفوعات أو تجمع التبرعات للترويج للكراهية والعنف وعدم التسامح. وقال بيان للشركة إنه «بخس النظر عن الفرد أو المنظمة المحيية فإننا نعمل على التأكد من أن خدمات لن تستخدم لنقل مدفوعات أو تبرعات للأشخاص التي تروج للكراهية أو العنف أو عدم التسامح الاجتماعي. هذا يتضمن المنظمات التي تتبنى وجهات النظر العنصرية مثل منظمة كوكوكس كلان أو جماعات البيض العنصرية أو المجموعات النازية». وأشار موقع «سي نت دوت كوم» المتخصص في موضوعات التكنولوجيا إلى أن «أبل باي» و«باي بال» هي أحدث الشركات التي انضمت إلى الحملة المطالبة بوقف الأنشطة العنصرية للمتطرين البيض على الإنترنت، حيث سبقتها شركات «ريدت» و«فيسبوك» التي حظرت الدخول إلى صفحات مجموعات الكراهية في أعقاب هجوم شارلوتسفيل. في حين ألغى موقعي «جوجل» و«جوداي» المجال الخاص بموقع النازيين الجدد «ذا ديلي ستورم».

أوقفت شركات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت العملاقة تحويل الأموال للموقع التي تروج للكراهية أو تبيع منتجات تروج لنفوق العنصر الأبيض على باقي البشر. وقد قررت شركتا «أبل باي» و«باي بال» للدفع عبر الإنترنت وقف تحويل أموال إلى المواقع التي تبيع الملابس أو المنسوجات التي تروج لنفوق البيض أو المواقع التي تدعم المجموعات العنصرية التي تحرض على كراهية باقي المجموعات العرقية. جاء هذه الخطوة في أعقاب الموجات الدائمة بين حشد للقوميين البيض المتطرفين والمناوشين لهم في مدينة شارلوتسفيل بولاية فيرجينيا الأمريكية يوم السبت الماضي والتي أسفرت عن مقتل سيدة. وأكدت شركة «أبل باي» سحب الدعم من هذه المواقع مشيرة إلى أن أنشطة هذه المواقع انتهكت القواعد الاجتماعية العامة الراسخة التي تطبقها «أبل باي». كما أعرب «تيم كوك» الرئيس التنفيذي لشركة «أبل» التي تدير خدمة «أبل باي» عن رفضه لإرهاب العنصرين البيض والعنف الطائفي واعتباره «إهانة لأمريكا»، مضيفاً «علينا التصدي لهم» وذلك عبر تغريدة على موقع التواصل

ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية بنسبة 11 بالمئة خلال الشهر الجاري



صادرات كوريا الجنوبية ترتفع

العاشر على التوالي لأول مرة منذ كانون أول / ديسمبر. 2011 وبحسب بنود الصادرات، ارتفعت الصادرات الكورية من أشباه الموصلات ومنتجات النفط والسيارات بنسبة 4,42% و8,41% و21% على أساس سنوي على التوالي، بينما تراجعت صادرات السفن وأجهزة الاتصالات اللاسلكية بنسبة 7,26% و7,21% على التوالي. من ناحية أخرى، ارتفعت واردات البلاد بنسبة 2,11% إلى 25,5 مليار دولار ليصل الميزان التجاري عجزاً قدره 400 مليون دولار خلال أول 20 يوماً من الشهر الحالي.

تقنيات الذكاء الصناعي شبح يهدد الوظائف المكتبية

وتقول لوشيا فالكنبيرج خبيرة الموارد البشرية في اتحاد اقتصاد الإنترنت الألماني: «استطيع أن أتخيل بسهولة أن أجهزة المساعدة الشخصي ستجد في المستقبل عبداً من المهام المكتبية التي يمكنها القيام بها، مثل تصنيف وإيضاح الرد على رسائل البريد الروتينية».

وأصبح السؤال الآن هو هل يمكن لأجهزة المساعدة الشخصي مثل «إليكسا» وغيره، القيام بالأعمال المكتبية، كما يقوم الإنسان الآن بوظائف العمال في المصانع؟ ويوضح البروفيسور فولفجانج فالستر رئيس المعهد الألماني لأبحاث الذكاء الصناعي أن الإجابة عن هذا السؤال نعم ولا في الوقت نفسه «الوظائف الروتينية البحتة تنقرض نتيجة انتصار الذكاء الصناعي».

ويتوقع فالستر أن الوظائف التي ستخفي بفضل أجهزة الذكاء الصناعي، هي تلك التي يقوم بها أشخاص يجلسون وراء

أجهزة ذكاء صناعي أكثر تعقيداً مما هي عليه اليوم، وعلى سبيل المثال، فإنه بدلا من سؤال المساعد الشخصي الرقمي عن حالة الطقس غداً، يمكن سؤاله عن شركة التأمين أو خدمات التأمين الملائمة للمستخدم وظيفته المختلفة.

وفي حالة الوصول إلى الأجهزة القادرة على التعلم الآلي، فإن هذا لن يعني فقط عدم الحاجة إلى الأشخاص الذين يقومون ببرمجية وتحديث أجهزة الذكاء الصناعي مكرراً «سيري» وإنما يعني الاستغناء عن العديد من الموظفين الذين يقومون بمهام مكتبية ستقوم بها هذه الأجهزة.

وبدأت تقنيات الذكاء الصناعي فعلاً تطرق مجالات كانت تُعتبر في وقت مضى مكرراً على الإنسان، بدءاً بالقيادة الآلية الآمنة، والتفوق على أبطال العالم في لعبتي الشطرنج وجو والكشف المبكر عن السرطان، وانتهاءً بأشياء مثل الكتابة وتأليف الموسيقى والرسم.

طورت شركات التكنولوجيا خلال الفترة الأخيرة مجموعة من أجهزة المساعدة الشخصية الرقمي التي تعمل بتقنيات الذكاء الصناعي مثل «سيري» و«إليكسا» و«بيكسي» و«كورتانا» التي تقوم بعبء من الوظائف المعقدة مثل استقبال الأسئلة المسموعة والرد عليها. وهذه التقنيات تفتح الباب أمام تغيير كبير في أماكن العمل.

وبحسب «الأماني»، فإنه على الرغم من أن تقنيات الذكاء الصناعي في مجالات مثل التعرف على الكلام أو تمييز الكلام، فما زالت هناك الكثير من الوظائف التي لا تقوم بها. ومن المحتمل أن يتغير هذا الوضع في المستقبل، إذا نجحت أجهزة الذكاء الصناعي في تعليم نفسها بنفسها، من خلال ما يعرف باسم التعلم الآلي، وهذه التقنية عبارة عن عملية تستعمل فيها أجهزة الذكاء الصناعي كميات كبيرة من البيانات ثم تقوم بتحليلها والتعلم منها.

وهذا يعني على المدى المتوسط تطوير

تحسن أداء النشاط الصناعي في اليابان خلال يونيو الماضي



مصنع في اليابان

التشديد بنسبة 7,1% في حين زاد الناتج الصناعي بنسبة 2,2%. في الوقت نفسه استقر أداء الصناعات الثانوية بدون تغيير، بعد تراجع بنسبة 0,0% خلال أيار / مايو الماضي. في الوقت نفسه سجل النشاط الصناعي نمواً سنوياً بنسبة 2,2% خلال حزيران / يونيو الماضي بعد ارتفاع بنسبة 2,3% خلال أيار / مايو الماضي. وسجل النشاط الصناعي نمواً بمعدل 6,1% خلال الربع الثاني من العام الحالي بعد انكماش بنسبة 0,1% خلال الربع الأول من العام.

أظهر تقرير اقتصادي نشره أمس الاثنين تعافي النشاط الصناعي في اليابان خلال حزيران / يونيو الماضي. وارتفع المؤشر الذي تصدره وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية لقياس أداء النشاط الصناعي بنسبة 0,4% شهرياً خلال حزيران / يونيو الماضي بعد تراجع بنسبة 0,8% خلال الشهر السابق، حيث جاء ارتفاع المؤشر خلال حزيران / يونيو الماضي متقفاً مع توقعات المحللين. وبحسب تقرير الوزارة انكمش نشاط قطاع